I) المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1 - مفهومها.

2 -خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العالم

4-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

II) ماهية الصناعة التقليدية

1- تعريف النشاط الحرفي و أنواعه

2-أهمية الصناعة التقليدية

3- أهداف قطاع الصناعة التقليدية

4- الاعتبارات الثقافية للصناعة التقليدية

III) ماهية الصناعة التقليدية في الجزائر

1 - لمحة تاريخية عن الصناعة التقليدية في الجزائر .

2- النشاط الحرفي في الجزائر

3- مراحل تطور القطاع الصناعة التقليدية في الجزائر

4- الصناعة التقليدية في الجزائر من الجانب التشريعي.

5- نبذة عن الصناعة التقليدية في ولاية الجلفة.

I) : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الصناعات الصغيرة و المتوسطة و الحرف معروفة منذ القدم لأنها كانت النواة و البداية لحركة التصنيع بكل ما وصلت إليه من التطور وكبر في الحجم.

و يلقي موضوع تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اهتماما متزايدا من طرف المنظمات الدولية والمحلية و من طرف الباحثين الاقتصاديين و الاجتماعيين نتيجة للأدوار التي تحققها هذه المؤسسات في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.

. خلق فرص عمل أكثر وفرة و استمرارية و التخفيف من مشكلة حدة البطالة بتكلفة منخفضة نسبيا.

. تنمية المواهب و الإبداعات و الابتكارات و إرساء قواعد التنمية الصناعية.

. الاعتماد على الموارد المحلية مما ينتج عنه تقليل الاستيراد .

. تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية حيث تتميز الصناعات الصغيرة و المتوسطة بمرونتها في التنقل بين مختلف المناطق, مما يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية و الريفية و بالتالي الحد من النزوح الريفي.

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1]:

رغم الصعوبات التي تواجه عملية وضع تعريف دقيق و شامل فإن أغلب البحوث و الدراسات التي تمت في هذا الشأن فهم يركزون على تحديد ماهية هذه المؤسسات بالإعتماد على مختلف المعايير و المؤشرات و فى هذا السياق يمكن أن نحدد نوعين من المعايير للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة و المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى النوع الأول كمية تصلح للأغراض الإحصائية و التنظيمية أما النوع الثاني فيعتمد على الفروق الوظيفية و هو مايصلح لإجراء التحليل الاقتصادي و تقويم كفاءة المؤسسة و دورها فى تحقيق القيمة المضافة من التنمية الإقتصادية

مجموعة معايير أهمـــــها:

. عدد العمالة في المؤسسة.

. حجم رأس المال المستثمر.

. طبيعة الملكية و المسؤولية الإدارية.

. حجم الإنتاج.

. قيمة المبيعات .

---

[1]) صالح صالحي, **أساليب المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري, ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي** ' القاهرة 2004' ص 167 '168 .

فالمؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة هي التي تتميز بمحدوديتها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة على المستويات التالية :

- على مستوى رأس المال المستثمر في المشروع.
- على مستوى عدد من العمالة الموظفة في المشروع.
- على مستوى حجم الإنتاج المحقق.
- على مستوى الأعمال و حصة المشروع في السوق.
- على مستوى الانتشار الجغرافي.
- على مستوى استقلالية التسيير و الإدارة في المشروع.

و من أهم التعريفات لمفهوم المؤسسات الصغيرة المتوسطة التعريف الذي تقدمه اللجنة الأوربية والتي ميزت المؤسسات بالتركيز على معيار حج العمالة و استقلالية المؤسسات و رقم الأعمال و الحصيلة السنوية حيث تميز بين :

. المؤسسة الفردية و هي التي تضم بين عامل إلى 9 عمال أجراء.

. أما المؤسسات الصغيرة فهي تلك التي توظف من 10 عمال إلى 49 عاملا.

. و المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل بين 50 إلى 249عاملا أجيراً و قد أخذت الجزائر بالمعايير الأوربية في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فعرفت المؤسسات المصغرة بأنها تلك التي تشغل من عامل واحد إلى 9 عمال

و تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار و لا تتجاوز حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

كما عرفت المؤسسة الصغيرة بأنها تلك التي توظف من 10 عمال إلى 49 عاملا و يبلغ رقم أعمالها سنويا 200 مليون دينار و تبلغ حصتها السنوية 100 مليون دينار كأقصى حد. و عرفت المؤسسات المتوسطة بأنها تلك التي توظف من 50 إلى 250 عامل و يبلغ رقم أعمالها السنوي من 200 إلى 2000 مليون دينار أما الحصيلة السنوية لها فتبلغ من 100 إلى 500 مليون دينار.

2- خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص[2] منها :

***المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير:**

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب هي منشآت فردية أو عائلية أو شركات أشخاص ويساعد هذا النوع من الملكية على استقطاب وإبراز الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها.

[2]) عبد السلا م عبد الغفور و أخرون ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار الصفاء ، 2002، ص 8 .

2- 2 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يديرها أصحابها:

إن طبيعة الملكية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعل مهام الإدارة تسند إلى مالك المؤسسة في غالب الأحيان وذالك بسبب بساطة العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة فهي لا تتطلب مهارات عالية لإدارتها .

2-3- لها حجم صغير نسبيا في الصناعة التي تنتمي إليها:

تتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها في الصناعة فهي تكون في غالب الأحيان في قطاع النسيج وتفصيل الملابس وفي قطاع الخشب، الأثاث، الجلود، وقد تكون على شكل مقاولة من الباطن فهي لا تستخدم تكنولوجيات عالية إلا أن هناك بعض الصناعات تتطلب بعض المهندسين والإطارات

2-4-تعتمد هذه المؤسسات بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل راس المال:

أن الاعتماد على التمويل البنكي ضعيف وهذا راجع إلى: ما يلاحظ على هذا النوع

من المؤسسات انه يعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي أو القروض المقدمة من الأصدقاء أو أفراد العائلة أي:

- عدم القدرة على تقديم ملفات مشاريع تخضع للشروط المطلوبة.
- عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على القرض.

الجدول رقم 1: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطةحسب فروع النشاط[3].

خلال الفترة(1984-1987).

الفروع		1984			1987		
	1	%	2	%	1	2	%
مناجم ومقالع	47	14.07	2.4	1.44	10	242	1.62
ص.ح.م.م.إ.ج	38	10.85	1025	7.24	31	1478	6.98
مواد البناء	128	37.82	1328	9.38	76	1388	9.31
كيمياء وبلاستيك	7	2.05	246	1.73	10	364	2.32
صناعة غذائية	13	3.8	4368	30.93	8	4659	31.27
نسيج	30	8.79	3462	24.6	19	2774	18.62
جلود وأحذية	4	1.2	850	6	1	769	5.16
خشب وورق	69	20.83	2193	15.11	63	2439	16.07
نشاطات متنوعة	4	1.2	502	3.43	6	795	5.33
المجموع	341	100	14154	100	224	14899	100

المصدر: تم إعداد الجدول من معطيات ONS السلسلة الإحصائية رقم 55.

من خلال هذا الجدول تشير المعطيات الرقمية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية نجدها تميل إلى التركيز على فروع معينة والمحافظة نسبيا على هذا الميل خلال هذه الفترة ففي سنة 1984 كانت أهم الفروع التي ترتكز فيها هذه المؤسسات هي مواد البناء، الخشب والورق، مناجم و مقالع حيث أن هذه الفروع مجتمعة لوحدها أكثر من82% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية التي بلغ عددها سنة 1984 إلى 3413 مؤسسة.

---

3) المصدر: تم إعداد الجدول من معطيات ONS السلسلة الإحصائية رقم 55.

أما في سنة1987 كانت أهم الفروع التي تم التركيز عليها هي مواد البناء والخشب والورق والصناعة الحديدية مع الملاحظة أن كل من فرعي المناجم ومواد البناء سجلا انخفاض حيث تم توقيف 38 مؤسسة في فرع المناجم و53 مؤسسة في فرع البناء وبذالك أدى هذا إلى انخفاض العدد الإجمالي لهاته المؤسسات من341 سنة1984 إلى 224 سنة 1987.

أما في سنة 1987 فقد حافظت على نفس التوجه تقريبا (الصناعة الغذائية، النسيج، الخشب...) إلا انه تم تراجع في فروع النسيج(تسجيل توقيف 708 مؤسسة) كما عرف فرع الصناعة الحديدية ارتفاعا ملحوظا في عددها بانتقاله من 7,24%الى 9,98% ونتيجة لذالك فالعدد الإجمالي للمؤسسات انتقل من14154 مؤسسة سنة1984 إلى 14899 سنة 1987 أي بزيادة قدرها 5,26% حيث تم إنشاء 745 مؤسسة جديدة.

ومن اجل معرفة كذالك تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من1989إلى 1991 سنقوم بدراسة عددها حسب فروع النشاط الاقتصادي وذالك بعرض الجدول التالي :

الجدول رقم 2: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لفترة (1989-1991)[4]

الفروع	1989			1991			
	1	%	2	%	1	%	2
مناجم ومقالع	4	1.91	336	1.69	6	2.68	455	2.03
ص.ح.م.م.إ.ج	29	13.78	1822	9.18	30	13.39	2031	9.07
مواد البناء	74	35.4	1761	8.87	81	36.16	2213	9.88
كيمياء وبلاستيك	7	3.34	298	1.5	8	3.57	643	2.87
صناعة غذائية	9	4.3	6255	31.52	10	4.46	7581	33.87
نسيج	17	8.13	5055	25.47	16	7.14	3662	16.36
جلود وأحذية	1	0.4	784	3.95	0	0	1041	4.56
خشب وورق	62	29.66	2678	11.98	69	30.8	3333	14.89
نشاطات متنوعة	6	2.8	1154	5.18	4	1.7	1424	6.36
المجموع	209	100	19843	100	224	100	22382	100

الجدول من معطيات ONS السلسلة الإحصائية رقم 55.

خلال هذه الفترة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية نلاحظ ان هناك زيادة طفيفة للعدد الإجمالي للمؤسسات حيث انتقلت من 209 مؤسسة سنة 1989 الى 224 مؤسسة سنة 1991 حيث بلغت نسبة الزيادة في هذه الفترة 7,17% وكانت أهم الفروع التي ترتكز فيها هاته المؤسسات هي مواد البناء ، الخشب ، الورق و الصناعات الحديدية.

4) تم إعداد الجدول من معطيات ONS السلسلة الإحصائية رقم 55.

وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فقد استمرت في الزيادة[5] ليبلغ عددها سنة 1999 إلى 22382 مؤسسة بعد ما كان 19843 مؤسسة سنة 1989 أي بزيادة قدرها 12,8% واهم الفروع التي نجد فيها اكبر عدد من المؤسسات هي الصناعات الغذائية، النسيج، الخشب و الورق هذا يعني أن القطاع الخاص لازال معتمدا في نشاطه على إنتاج السلع الاستهلاكية اذ سجل فرع النسيج توقف 1393 مؤسسة سنة 1991 بنسبة انخفاض قدرها 27,55%.

على العموم نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر قد تطور بشكل واضح خلال الفترة الممتدة من 1984 إلى 1991 وهذا بالنظر إلى الاهتمام المتزايد من طرف الخواص وإقبالهم على إنشاء مثل هذه المؤسسات.

وعلى عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية عرفت تدهورا من خلال تقلص عددها خلال الفترة الممتدة من 1984 إلى 1991 ويرجع ذالك الى تخلي القطاع العام عن بعض النشاطات نظرا لتدهور الوضعية المالية لها وما واجهته من مشاكل مالية وإدارية و تنظيمية خاصة مع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق.

5) تقرير من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – عن وزارة و ص م ، ص 016.

3- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول العالم:

3-1- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المتقدمة:

أثبتت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجاعتها في العديد من الدول. و كما يوضح الجدول التالي دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات المتقدمة أواخر التسعينات .

الجدول 3: نسب العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و نسب مساهمتها في الإنتاج المحلي في مجموعة من الدول المتقدمة.

الدولة	نسبة العمالة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	الناتج المحلي
امريكا	53.80%	47%
المانيا	65.70%	34.90%
بريطانيا	67.70%	30%
فرنسا	69%	61.80%
ايطاليا	49%	40.50%
اليابان	73.80%	28.10%

عند ملاحظة هذه الأرقام و المعطيات تتبين لنا أهمية هذا القطاع و دورها في الاقتصاديات المتقدمة حيث تفوق نسبة العمالة بها 50% إلا في حالة ايطاليا التي تساوي تقريبا 49% و تتصدر هذه الدول اليابان حيث بلغت نسبة العمالة بهذه المؤسسات 73.8% كما أن حالة الاقتصاد الايطالي سنة 2006 توضح بأن هذا

النوع من المؤسسات الايطالية يساهم بـ 81% في إنشاء مناصب العمل. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيبلغ عدد المؤسسات المتوسطة و الصغيرة إلى 22 مليون مؤسسة.

فرنسا و حسب إحصائيات تعود لسنة 2000, يصل عدد المؤسسات الحرفية الى 830000 بمعنى أنه كل مؤسسة من 3 في فرنسا هي مؤسسة حرفية, و في نفس السنة وظف حوالي 100000 عامل في قطاع الحرف هناك اختلاف كبير بين الدول العربية فيما بينها فنجد أن نسبة العمالة في هذا القطاع بالنسبة للدول النفطية يصل إلى 42% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي.

و هذه المجموعة النفطية تحتلف فيما بينها فمثلا تصل هذه النسبة في البحرين 72.5% و في قطر إلى 60% و في الكويت 62%

وفي عمان 58% بينما في السعودية و الإمارات و ليبيا فهذه النسبة لا تكاد تتجاوز 40%.أما فيما يخص الدول النصف و غير النفطية فترتفع فيها نسبة العمالة في هذا القطاع مقارنة بمجموع الدول العربية السابقة الذكر. حيث تصل بها النسبة إلى 59.9%.و تختلف هذه النسبة بين دول هذه المجموعة إلا أنها تتجاوز كلها 50%.

جدول رقم 4 : الصناعات الصغيرة و المتوسطة بالدول الاوروبية[6] :

الجدول يوضح نسبة العمالة فى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصغيرة فى عينة من الدول العربية التفطية و غير النفطية .

الدول النفطية	نسبة العمالة فى الصناعات التقليدية الاجمالى العمالة فى القطاع الصناعي
السعودية	38.40%
الإمارات	23.80%
البحرين	72.50%
عمان	57.10%
قطر	60.60%
الكويت	62%
ليبيا	40.30%
المجموع	42.10%
الدول النصف نفطية و الغير نفطية	نسبة العمالة فى الصناعات التقليدية الاجمالى العمالة في القطاع الصناعي
مصر	54.40%
المغرب	74.30%
تونس	71.10%
العراق	52.40%
الاردن	60.20%
لبنان	66.90%
سوريا	61.30%
فلسطين	65.40%
اليمن	63.90%
المجموع	59.90%

المصدر: عبد العزيز جميل مخيمر, أحمد عبد الفتاح, دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الدول العربية..

6) عبد العزيز جميل مخيمر, أحمد عبد الفتاح, دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الدول العربية. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية, ص ص 38, 40.

النفطية يصل إلى 42% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي. و هذه المجموعة النفطية تحتلف فيما بينها فمثلا تصل هذه النسبة في البحرين 72.5% و في قطر إلى 60% و في الكويت 62% وفي عمان 58% بينما في السعودية و الإمارات و ليبيا فهذه النسبة لا تكاد تتجاوز 40%.أما فيما يخص الدول النصف و غير النفطية فترتفع فيها نسبة العمالة في هذا القطاع مقارنة بمجموع الدول العربية السابقة الذكر. حيث تصل بها النسبة إلى 59.9%.و تختلف هذه النسبة بين دول هذه المجموعة إلا أنها تتجاوز كلها 50%.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1-3-3 تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم1-18 الصادر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذالك المواد 7، 6، 5 منه لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها.

2-3-3 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات وتشغل ما بين 1 و 250 عاملا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار م ع استفاءها لمعيار الاستقلالية [7]

مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

يمكن تلخيص أهم هذه المراحل في الفترات الزمنية التالية :

(1962 -1970): لقد كانت 98 % من منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ممولة للمستوطنين قبيل الاستقلال وكانت تلك التي تعود إلى الجزائريين جد محدودة على المستوى العددي و الاقتصادي. وبعد الاستقلال مباشرة أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية الأمرالذي جعل الدولة تصدر قانون التسيير الذاتي لهذه المؤسسات من طرفها وفق النظام الاشتراكي منذ 1971 كشكل من إشكال إعادة تشغيلها وتسييرها وأصبحت تابعة للدولة .

7)القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر عن وزارة المؤس يقصد بالعمال في التعريف العاملين الاجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة.

وفي ظل الخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام ومحدودية المؤسسات التابعة للقطاع الخاص .

1980 . 1993(مرحلة إعادة الهيكلة): منذ بداية الثمانينات بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني بإعادة الاعتبار للقطاع الخاص أملا منه في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وصدرت العديد من القوانين التي أثرت على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، هذه القوانين التي تعد بداية التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاح.

ورغم التطورالذي شهدته هذه المنظومة خلال هذه الفترة في العديد من الأنشطة المرتبطة باقتصاديات الانفتاح إلا انه قد تأثرت نسبة هامة منها سلبا خاصة تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية ، وهذا بسبب تحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار و ما رافقها من تداعيات مثل انخفاض قيمة العملة الوطنية .

1994 . 2008 (مرحلة الانفتاح) : شهدت هذه المرحلة انفتاحا كبيرا يلعب فيه القطاع الخاص دورا محوريا من خلال تطبيق الجزائر لعدة برامج مع مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي مثلا مما سمح بتخفيف أزمة المديونية الخارجية إضافة إلى تبني منظومة

من السياسات النقدية و المالية و الاقتصادية أدت إلى خوصصة الكثير من المؤسسات العمومية و ساهمت في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض المجالات ، فقد اتخذت الدولة الجزائرية العديد من الإجراءات لتفعيل هذا القطاع مثل إصدار المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفقا للأمر رقم 1 . 3 الصادر في 20 أوت 2001 و المراسيم الصادرة في ديسمبر 2003 و المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وأشكال الدعم والاستفادة في إطار الإلية الاقتصادية الجديدة ومن خلال الجداول التالية يظهر لنا التحسن الذي تعرفه المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بمجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

<u>الجدول 5</u> : جدول تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية[8]:

طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	عدد المؤسسات 2005	2006	2007	2008
المؤسسات الخاصة	245842	269806	356579	392013
المؤسسات العمومية	847	739	666	626
نشاطات الصناعة التقليدية	96072	106222	116347	126887
المجموع	342788	376767	473592	519526

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ، نشرية المعلومات و الإحصائية رقم 14 الجزائر, 2008 ، ص 9 .

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ، نشرية المعلومات و الإحصائية رقم 14 ،الجزائر, 2008 ، ص 9 .

يتضح من خلال هذا الجدول تطور ملحوظ ومستمر خلال السنوات الأربعة في المجموع الكلي لهذه المؤسسات حسب إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وهذا ناتج عن تطور في عدد المؤسسات الخاصة ومؤسسات الصناعة التقليدية ، أما فيما يخص المؤسسات العمومية فعلى العكس حيث تشهد تراجعا

الجدول رقم6 :يوضح الجدول مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات [9]

طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	2008	النسبة المئوية%
المؤسسات الخاصة	1233073	80.06%
المؤسسات العمومية	52786	3.43
نشاطات الصناعة التقليدية	254350	16.51
المجموع	1540209	100

ويصرح هذا الجدول بتوفر مناصب شغل تصل إلى 1540209 منصب في مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث تتصدرها المؤسسات الخاصة بـ : 1233073 منصب وتليها نشاطات الصناعة التقليدية بـ : 254350 منصب وتأتي في الأخير المؤسسات العمومية بعدد مناصب يبلغ 52786.

9) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ، مرجع سابق

II): ماهية الصناعة التقليدية

إن حاجة الإنسان إلى الغذاء و الكساء و البناء هي التي هدته إلى الصناعة حتى يحصل على ضروريات الحياة فاستعان بالأدوات الطبيعية محاولا تطويع الطبيعة واستغلال موادها الظاهرية و الباطنية بواسطة العمل اليدوي .

وفي العصور القديمة ارتبط العمل اليدوي بالطبقات الفقيرة فمثلا عند اليونان اعتبر هذا النوع من العمل خطيئة في حد ذاته و نفس النظرة للعمل اليدوي سادت في العصور الرومانية القديمة[10].

وتطور مفهوم العمل عبر العصور ليصبح أكثر أهمية وظهرت به عدة أنساق ، حيث كان رب الأسرة يقسم العمل بين أفرادها ويعلم الحرفة ، إضافة لكونه صاحب السلطة الضابطة في العائلة التي يتخصص أفرادها تحت إشرافه وتوجيهه ، وعلى هذا النحو كانت الحرف تتوارث خلفا عن سلف ، وسمي هذا النسق بالإنتاج اليدوي العائلي أين يتعلم الأبناء حرفة العائلة عن طريق رب الأسرة حتى يتقنوها ولكنهم يبقون دائما تحت إمرته .

---

1 **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية** ، نفس المرجع السابق ، ص 8.

-كمال عبد الحميد الزيات ، **علم الاجتماع المهني** ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 2001 ، ص 126.

ثم ظهر نسق أخر من الإنتاج اليدوي ذو شبكة اجتماعية كثيرة العلاقات و التفاعلات و واسعة التخصصات وهو ما يعرف بنظام الطوائف الحرفية ، وهو عبارة عن تنظيم لجميع العمال الذين يشغلون بحرفة معينة مثلا : طائفة النجارين ، طائفة الحدادين ..... وكل طائفة بها ثلاث فئات المعلمون و الصناع و الصبيان ازدهر هذا النسق في شتى المجتمعات حقبا طوالا ففي الشرق عامة و الدول العربية خاصة استمر حتى القرن 19 .

أما في أوربا ازدهر في القرن 13 ليستمر فيما بعد لبضع قرون إلى إن قضى عليه نظام جديد يعرف بالنظام المنزلي للإنتاج اليدوي و الذي لايزال باقيا في بلاد كثيرة حتى يومنا هذا خاصة في صناعة النسيج بأنواعه ، وظهر هذا النوع الأخير تزامنا مع توسع الأسواق المحلية و الخارجية ويعتمد النظام المنزلي للإنتاج اليدوي بشكل كبير على علاقة تقوم بين تجار وصناع حرفيين ليعملوا كأجراء عنده ويضمن لهم دخل منتظم ويمدهم بالخامات بشرط أن ينتجوا وفقا لمطالبه .

وبمرور الزمن وجد التاجر نفسه قد أصبح صاحب مشروعات إنتاجية مبعثرة بين منازل الحرفيين ، فظهر شكل جديد عندما أصبح التجار يجمعون الحرفيين في

ورشات أو قاعات كبيرة لينتجوا ما يطلبه السوق ، وهكذا بدأت المصانع في شكلها الأول وراحت تتطور تدريجيا.[11]

1- تعريف النشاط و أنواعه

1-1 تعريف النشاط الحرفي:

تعرف النشاطات الحرفية بأنها تشمل كل من يعمل في إنتاج مواد أو يقدم خدمات حرفية معتمدا على جهده الخاص وخبرته المهنية بصورة أساسية ، مستعينا بأفراد أسرته أو بعمال آخرين ، على أن لا يتجاوز عدد العاملين التسع أفراد[12].

ويعرف صاحب الحرفة بأنه صانع يدوي يعمل لحسابه الخاص ويساعده عدد صغير من العمال في نشاط حرفي معين فني أو إنتاجي أو خدماتي ، أما الحرفة فهي العمل اليدوي الذي يزاوله الفرد ويستلزم توفر مؤهلات خاصة[13].

أما من الناحية القانونية وضمن الأمر رقم 96 . 01 المؤرخ في 10 يناير 1992 نجد عدة مواد تخص هذا النوع من النشاط[14].

---

1 حسن حسن الساعاتي ، **علم الاجتماع الصناعي** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1980،ص،ص49 , 50.

[12] عبد العزيز جميل مخيمر ، نفس المرجع السابق، ص 35.

[13] احمد زكي بدوي ، **مصطلحات العلوم الاجتماعية** ، مكتبة لبنان ، بدون بلد ،بدون تاريخ ، ص ص 26، 89،

[14] حسين مبروك ، **القانون التجاري الجزائري** ، الطبعة 6 ، دار هومة الجزائر ، 2006 ،ص ص 91, 92.

المادة 05 :

يقصد بالصناعة التقليدية و الحرف ، كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة ، يطغى عليه العمل اليدوي ، ويمارس أما:

* بصفة رئيسية دائمة

* في شكل مستقر أو متنقل أو معرضي .

حسب الكيفيات التالية :

* إما فرديا .

* وإما ضمن تعاونية للصناعة التقليدية و الحرف

* وإما ضمن مقاولة للصناعة التقليدية و الحرف.

2 . أنواع النشاطات الحرفية:

يمكن تقسيم الحرفيين إلى ثلاث مجموعات :

حرفيو الخدمات ، كالحداد الذي يقوم بإصلاح آلات المزرعة ، وحرفيو الإنتاج ، كعمال الفخار الذين يقومون بصناعة بضائع للبيع و الحرفيين الفنيون و التقليديون الذين يصنعون التحف التقليدية مثلا

وحسب المادة 06 للقانون 90 . 6 المذكور أنفا[15]: نجد ضمن هذه المادة تعريف بالأنواع الثلاث والصناعات الحرفية كالأتي:

. الصناعة التقليدية و الصناعة الفنية : هما كل صنع يغلب علية العامل اليدوي ، ويستعين فيه الحرفي أحيانا بالات لصنع أشياء نفعية أو تزيينية ذات طابع تقليدي أوفني.

. الصناعة الحرفية لإنتاج المواد: أو الصناعات الحرفية النفعية هي كل صنع لمواد استهلاكية عادية ، لا تكتسي طابعا فنيا خاصا .

. الصناعة الحرفية للخدمات: هي النشاطات التي يمارسها الحرفي و التي تقدم خدمة خاصة بالصيانة أو التصليح أو الترميم الفني .

وحسب المرسوم رقم 97 . 274 المؤرخ في 21 يوليو 1997:

. تمنح صفة حرفي لكل شخص طبيعي مسجل في سجل الصناعة التقليدية و الحرف ويتولى بنفسه ومباشرة تنفيذ العمل وإدارة وتسيير نشاطه .

. أما الحرفي المعلم هو كل حرفي مسجل في سجل الصناعة التقليدية و الحرف ويتمتع بمهارة تقنية خاصة وتأهيل عالي في حرفته وثقافة مهنية.

وتمنح صفة حرفي بالمنزل لكل شخص مستوف لمجموعة من الشروط ، يزاول في منزله نشاطا صناعيا حرفيا ، ويجب على كل شخص طبيعي يرغب في مزاولة

[15] حسين مبروك **القانون التجاري الجزائري** نفس المرجع السابق ،ص58

نشاط حرفي في المنزل إن يطلب تسجيله مسبقا في سجل الصناعات التقليدية و الحرف ، وهذا حسب المادة 04 من نفس القانون .

أما في كتاب المقدمة لابن خلدون فيشير إلى بعض الحرف وأنواعها مدرجا إياها فيما يخص الصنائع.

ويعرف الصنائع بأنها ملكة في أمر فكري ، وملكة في أمر عملي أي جسماني محسوس ، هذا النوع الثاني هو الذي تصنف الحرف ضمنه مثل الخياطة و الحدادة و النجارة و الصنائع منها البسيط الذي يختص بالضروريات ومنها المركب وهو ما يختص بالكماليات فيقول : (... إن ما يستدعي من صنائع لضرورة المعاش يوجد في كل عصر كالخياط و الحداد وأمثالهم ، وما يستدعي لعوائد الترف وأحواله فإنما يوجد في المدن المستبحرة في العمارة الأخذة في عوائد الترف و الحضارة مثل الزجاج و الصائغ ...). [16].

3-<u>أهمية الحرف التقليدية</u>:

لا احد منا يعرف بدايات الحرف اليدوية التقليدية التي دعت لها حاجات المجتمعات فأصبحت تلك الحرف احد ثوابت تراثنا العريق وكنز شعوبه التي لا يمكن ان ترحل من الذاكرة مهما مرت السنون.. وما شموخ الماضي إلا إضاءة لحكاية لحاضر اختصر خطواتها الابتكارية الأولى الحرفي القديم وبداية خطوة الألف ميل

[16] حسين مبروك ، **<u>القانون التجاري الجزائري</u>** المرجع السابق، ص ص94 و 96

كما هو معلوم خطوة..

لعل تحول الفن الحرفي لمعادلة ثنائية جمعت ما هو قديم يتضح بمعالم أيام زمان والحاضر الذي استمد من تقنية ومهارات عالية.

وتتميز الحرف والصناعات اليدوية بأنها تمثل تعبيراً حقيقياً عن التقاليد الحية للإنسان، فهي تعتمد على الأسس الثلاثة للتنمية المستديمة، التكييف والتجديد والإبداع إلا أن الحرفيين يفتقدون الإمكانات التي تمكنهم من تطوير أساليب إنتاجهم وترويجها.

ويضم العالم الإسلامي تراثاً حضارياً من الفنون والحرف التقليدية في شتى الميادين الحياتية، ولكن هذا التراث الغني لم يأخذ حتى الآن حقه من التعريف به، على الرغم من بعض محاولات إحياء الأنماط والتصاميم القديمة وإقامة المعارض المتخصصة، ولذا تظهر الحاجة ملحة الآن لتنظيم نشاط عالمي يتناسب مع المستوى الراقي لهذا الكم النوعي من التراث.تنعكس أهمية الحرف والصناعات اليدوية في أن بعض المنتجات الحرفية ذات دلالة على جوانب الهوية الوطنية للدولة المنتجة للحرف والصناعات اليدوية، وفيما يلي عرض لأهمية الحرف والصناعات اليدوية.

1-3-الأهمية التاريخية والثقافية[17]:

تشير كتب التاريخ إلى أنه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان يوجد صحابة عظماء يزاولون أعمالاً حرفية ،ذكر ذلك الإمام محمد بن مسلم بن قتيبية في كتابه (المعارف ص 575) تحت عنوان صناعة الأشراف ، والصحابة والتابعين هم سادة الدنيا علماً وعملاً وفضلاً ، وكانت صناعاتهم وحرفهم في النجارة والحدادة والخياطة والجزارة ولم يقلل ذلك من شأنهم عند الله ولاعند عقلاء الناس وبصفة عامة ينظر إلى الصناعات الحرفية اليدوية على أنها مرآة تعكس جانباً من جوانب الهوية الوطنية للبلد، وتعتبر تراثاً وطنياً تحافظ عليه معظم الدول كجزء من هويتها و أصالة شعوبها ورمزاً لعراقتها وحضارتها وتطورهاولقد كانت الصناعات اليدوية حتى ماضي قريب تفي بكل متطلبات ومستلزمات المستهلك، وكانت منتجاتها متوافقة مع الأنماط المعيشية السائدة في المدن والأرياف تساهم بتوفير حاجات الإنسان المختلفة، من ملبس وأثاث ومسكن وغيرها مستلزمات الحياة اليومية في جميع الميادين، وتبعاً للتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي اجتاحت العالم ، وأدت إلى تغيرات عميقة في سلوكيات وحاجيات الأفراد وأنماط الاستهلاك فقد أنحسر العمل في قطاع الصناعات اليدوية مقابل . وبفضل

[17] عبد الرحمان بن خلدون ، **المقدمة** ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2005 ، ص 371 ، 374.

التقدم والنمو الاقتصادي الذي بلغته المجتمعات الإنسانية ، والانتقال من مرحلة الإنتاج اليدوي إلى مرحلة التصنيع الآلي، حيث تشهد منتجات الصناعات اليدوية في العالم اليوم تنافساً شديداً من جانب السلع المصنعة باستخدام الآلات، ويعزى ذلك إلى أسباب منها القدرات الإنتاجية العالية للآلات أو إدخال التقنيات الحديثة إضافة إلى اكتشاف مواد خام جديدة بديلة واستخدامها كبديل للخامات المحلية، فضلاً عن زيادة تفضيل بعض المستهلكين للسلع أو المنتجات المصنعة آلياً،لاسيما إذا صاحب ذلك انخفاض في سعرها وملاءمتها لخدمة حاجياته بصورة أفضل، ونتيجة لكل ذلك برزت اتجاهات مختلفة لمسألة التعامل مع الصناعات اليدوية، فهناك فئة تنظر إليها من منظور التراث وضرورة الإبقاء عليه دون تجديد أو تعديل.

وهناك فئة ثانية ترى أن الأكثر صواباً هو إدماج هذه الحرف في عجلة الصناعة الحديثة وإهمال ما لا يقبل الإدماج إلى أن يندثر تلقائياً، أما الفئة الثالثة فترى أن الصناعات اليدوية يجب التعامل معها كتراث وطني يلزم المحافظة عليه، وكصناعة توفر فرصاً للعمل سواء في الإنتاج أو التسويق الذي يجب أن يتلاءم مع رغبات المستهلكين بصفة عامة، ومع رغبات بعض الفئات الأخرى ذات الاهتمام باقتناء المنتجات اليدوية بصفة خاصة كالسواح مثلاً.

3-2-الأهمية الاجتماعية:

تعتبر البطالة مشكلة اجتماعية خطيرة . فهي تمثل هدراً للطاقة وتترتب عليها الكثير من الآثار المدمرة على الفرد والمجتمع فالبطالة تقود إلى الجريمة وتؤدي إلى انفراط الأمن والاستقرار الاجتماعي و إلى كثير من العوامل الأخرى التي تهدد النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ونظراً لهذه الآثار المرتبطة بالبطالة ، فإن التعامل مع هذه الظاهرة والقضاء عليها أصبح من أولويات السياسات و الخطط للدول النامية والمتقدمة على حد سواء وتعتبر الصناعات اليدوية إحدى المجالات التي تساهم في حشد وتعبئة القوى العاملة الوطنية وتحسين مدى المشاركة في النشاط الاقتصادي وذلك من أجل دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق التنمية وفي هذا السياق تعتبر إتاحة الفرصة لاستيعاب النساء العاملات أحد الوسائل الهامة لبلوغ ذلك الهدف وتركز الخطط التي يتم وضعها لزيادة فرص العمل وإيجاد وظائف جديدة ، وإن ما يتم استحداثه من وظائف سيكون متاحاً لفئات المجتمع من الرجال والنساء، خاصة أن الصناعات اليدوية هي أحد القطاعات التي لا تتردد المرأة عن العمل فيها، لاسيما أن معظم العمل في المنزل دون الحاجة إلى الإنتقال إلى أماكن العمل مما يعني أن هذا القطاع يشتمل على إمكانية تعبئة كافة الموارد البشرية غير المستغلة والتي إذا لم تعمل فإنها تعتبر ضمن البطالة المقنعة.

3-3-الأهمية الاقتصادية:

يعتمد الإنتاج في الصناعات اليدوية بشكل رئيسي على الأفراد، وغالباً فإن النسبة بين رأس المال والعمالة منخفضة مقارنة مع الصناعات غير اليدوية، ونظرا لتدني النسبة بين رأس المال والعمالة فأن هذا القطاع مصدرا قويا من مصادر توفير فرص العمل كما برهنت الصناعات اليدوية على أنها مصدر جيد للعملات الأجنبية في عدد من الدول النامية حيث يساهم هذا القطاع مساهمة كبيرة في إجمالي العملات التي تحصل عليها بعض الدول من تصدير المنتجات المصنعة في الدولة ويحتسب ذلك ضمن عائدات السياحة للدولة.

يمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية للصناعات اليدوية في التالي:

* إمكانية إيجاد فرص عمل أكبر عن طريق تخصيص موارد أقل مقارنة بمتطلبات الصناعات الأخرى وقابليتها لاستيعاب وتشغيل أعداد كبيرة من القوى العاملة بمؤهلات تعليمية منخفضة.

* الاستفادة من الخامات المحلية وخاصة المتوفرة في المناطق الريفية تستطيع المرأة كأم وربة بيت من ممارسة الحرفة في الأوقات التي تناسبها ، وفي الأماكن التي تختارها أو حتى في منزل.

*انخفاض التكاليف اللازمة للتدريب، لاعتمادها أساساً على أسلوب التدريب أثناء العمل فضلاً عن استخدامها في الغالب للتقنيات البسيطة غير المعقدة.

*المرونة في الانتشار في مختلف المناطق وخاصة التي يتوفر بها خدمات أولية بما يؤدي إلى تحقيق التنمية المتوازنة بين الريف والحضر ويؤدي إلى الحد من ظاهرة الهجرة الداخلية ونمو مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية .

*المرونة في الإنتاج والقدرة على تقديم منتجات وفق احتياجات وطلب المستهلك أو السائح.

3-4-الأهمية السياحية:

تبين من بعض الدراسات المنشورة في بعض الدول أن قطاع الحرف والصناعات اليدوية يساهم بدور إيجابي وفعال في التنمية السياحية ويعزى ذلك إلى أسباب تشجيع الزوار والسياح على شراء المنتجات التقليدية والاحتفاظ بها كتذكار أو توزيعها كهدايا ، أن القيمة التراثية للحرف أمر معترف به في المناطق السياحية في كافة دول العالم، والعائد المادي هو العامل الأكثر أهمية في بقاء هذه الحرف حيث يلاحظ بصورة عامة أن أي سائح (بمفردة أو ضمن مجموعة)عند زيارته لأي دولة تكمن رغباته في اقتناء المنتجات الحرفية من تلك الدولة، وتتطلب الأهمية السياحية عملية تشجيع ودعم

الصناعات اليدوية حتى يمكن توفير منتجات حرفية ذات نوعيات جيدة وبمواصفات ملائمة سواء فيما يتعلق بالحجم أو الشكل لذلك لابد من مضاعفة الجهد والتصدي للمصاعب والعقبات التي تواجه الحرفي وهذا الأجراء يتطلب الجهد والتنسيق بين كثير من الجهات ذات الاهتمام بالحرف، ومن ذلك أهمية تنميه مستوى الوعي لدى المجتمع بأهمية الحرف وإيجاد أسواق ومنتجات جديدة ، مع تحسين أساليب العرض والتقديم وطريقة التغليف لبعض المنتجات الحرفية ، على أن يصاحب ذلك تميز في الجودة والنوعية للمنتجات الحرفية وقد يلزم توفير فرص لتدريب العاملين في مجال الحرف لذلك لابد من دعم كافة الوسائل المتعلقة بالحرف والصناعات اليدوية، إضافة إلى تشجيع ودعم المساهمة النسائية في قطاع الحرف اليدوية وزيادة أعداد المنتجين والبائعين والعمل أيضاً على تطوير الورش والأسواق الحرفية للوصول في النهاية إلى حرف وصناعات جيده ومتطورة تسهم بشكل جيد في النهوض بالصناعات اليدوية والاستفادة منها سياحياً في جميع المناطق .

وأن اهتمام الدولة بالحرف التقليدية المنعكس على تطور الصناعة وما ينتظر أن تحققه صناعة هذه الحرف عبر المهرجانات السياحية التي تشهدها مناطق المملكة يدل دلالة واضحة على أهمية الحرف التقليدية فهي بلا شك من أهم روافد المهرجانات حاليا كما أنها جزء لا يتجزأ من تراثنا في الماضي الذي يمكنه أن يصل إلى درجة العالمية فكيف يمكن حماية القلة القليلة المتبقية من الحرفيين

واستثمار حرفهم سياحيا وتطويرها واستغلالها كصناعة حديثة ذات معنى و مضمون يجمع بين جمال الماضي والق الحاضر؟؟ لقد اشتهر اغلب الصناع قديما بالصناعات اليدوية والذين لا يزال معظمهم يمتهنها كمورد رزق له.. فالصناعة التقليدية إحدى الدعائم الأساسية التي كانت ترتكز عليها البيئة الاقتصادية لآلاف الأسر في الواحة رغم انحسار معظم الحرفيين وتناقصهم في الوقت الراهن، ومن ابرز الحرف فيها المصنوعات الذهبية والمصوغات والمجوهرات والفضيات مع صناعة الخناجر والسيوف والدباغة والخرازة والقطاطنة الندافون والنجارون كصناعة الأبواب والنوافذ الخشبية من أشجار الأثل والنخل والزخارف والنقوش الجميلة وصناعة الصناديق الخشبية والأزياء والشداد والكور والفخار لعمل الزير والحب المصخنه والصلحي الغرشة والأكواب والتنور وصناعة المشالح والعباءة وخبانتها والصناعات السعفية كالقفاصة والحصر والخوصيات بأنواعها وأشكالها المختلفة.. وكما هو معروف أيضا ان المرأة استطاعت أن تبدع في الصناعات اليدوية كما ترعى أسرتها وأبناءها ومنزلها فمثلا البدوية راعية الغنم تصنع بيديها الاقط السم والجبن والسمن والقرب وتغزل الصوف وتنسج البسط بينما نساء الريف والمدن انتجن صناعات تخدم حياتهن اليومية حيث صنعت الخوصيات (السعف) والسلال والمعاطف والسفر والمهاف والمناسف وكذلك المراد وليف بالخيط والقفاصة والفخار والنجارة والحياكة كتطريز

الملابس والثياب والمساند والفرش وتجفيف الربيان والحناية والعجافة وطحن الحبوب وتصنيع منتوجات الألبان والسلوق والتمر المجفف ومسح الخبز كخبز الرقاق وكل هذه الحرف تطورت لتواكب متطلبات العصر الحديث واغلبها بدأ يتلاشى رغم إقبال وحب الناس لهذه الحرف في المواسم والمهرجانات لأنه تحمل معاني أصالة الماضي لذلك لايزال معظم منتوجاتها تطلب إلى الآن[18].

4-أهداف قطاع الصناعة التقليدية

4-1- تطوير الشغل:

يتعلق الأمر بمعطيات مركزية لإستراتيجية تطوير البلاد فيما يخص الصناعة التقليدية , لاسيما المواد و الخدمات[19] التي يمكن أن تكون مرجعا أساسيا لخلق عدة مناصب شغل .

– لان يتطلب تعبئة الوسائل المادية و المالية الهامة (تقليص تكلفة إنشاء مناصب الشغل).

– يمكنه أن يتطور عبر كل القطر الجزائري بالتأقلم مع المتطلبات المحلية نظرا لتنوع نشاطات قطاع الصناعة التقليدية.

(18) www.islamonline.net/arabic/economics/2006/04/article06.shtml-1

[19] فصل مقتبس كلية عن الجزء الثالث (ص 31 – 64) من مخطط عمل من اجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية أفاق 2010 ..

– هناك طلب متزايد على منتوجات و خدمات الصناعة التقليدية التي يمكن تطويرها بطريقة جد ملحوظة و تتماشى و النمو الديموغرافي.

– الجهاز الوطني للتكوين المهني بصدد تزويد القطاع بمستخدمين أكفاء.

– إدراك كبير من قبل الشباب لصعوبات الشغل تبعا لأثار الأزمة الاقتصادية و بروز روح المقاولة بداخلهم.

– استغلال أفضل لقدرات الحرفين المستعملة حاليا و ذلك تبعا لصعوبة توفير المواد الأولية مما يسمح باحتياج اليد العاملة باستمرار[20].

4-2- تغطية الاحتياجات الأساسية للسكان:

تهدف الصناعة التقليدية إلى تعزيز مستوى العرض و هياكله و توسيعه من اجل المشاركة الفعالة و النشيطة التي تلبي احتياجات السكان في الإنتاج و الخدمات الأساسية خلال السنوات القادمة و نظرا لكثرة الطلب مستقبلا , تبقى الصناعة التقليدية تهتم خصوصا بمجالات التغذية , الألبسة , الصيانة و الخدمات ما بعد البيع تجهيزات المنزلية و كذا الخدمات التي يجب توفيرها للبيوت كذا تساهم الصناعة التقليدية في تهيئة البيوت و المحلات كما تعمل على تنمية المنتوجات الصغيرة الضرورية.

20) هاشم, عياد, ""فنون الصناعات التقليدية : الفن التشكيلي الشعبي بين الأصالة و الحداثة"" .

4-3-تحسين نوعية المواد و الخدمات والإنتاج و الإنتاجية:

في مجال نوعية المواد و الخدمات , فان مستوى كفاءة الصناعة التقليدية بعيد عن المستوى المرجوتعتمد الأهداف المتوخاة للسنوات القادمة على التكفل بالبعد النوعي للمنتوجات و الخدمات الذي يجب أن يبقى انشغال دائما و في هذا الصدد , فان تحقيق منتوجات ذات نوعية معتبرة يتطلب تحسينات و توفيرنوعية المواد الأولية واستعمالها خلال عملية الإنتاج و على مستوى الخدمات , فان تحسين النوعية يمر عبر التأهيل المهني و استعمال الوسائل و الأدوات الملائمة و عن طريق احترام أخلاقيات المهنة أن هذه الأدبيات ستسمح بتطهير شروط ممارسة النشاطات المهنية عن طريق وضع نهاية لبعض الممارسات غير اللائقة أن هذا التحسين في نوعية الخدمات و المواد الإنتاجية يكتسي طابعا هاما بالنظر للتحديات المستقبلية المتعلقة بالقدرة التنافسية للمواد و الخدمات الوطنية على المستوى الوطني و في الأسواق الخارجية.[21]

4-4- المشاركة في مجهودات الإدماج الاقتصادي:

تشكل الصناعة التقليدية في العشرية القادمة قوة منظمة بإحكام لتعزيز تطوير الاندماج الاقتصادي لبلدنا , يدور هذا التنظيم حول المحاور التالية:

[21] تطور قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر وزارة السياحة و الصناعة التقليدية , الجزائر 2009-, 2010 ،ص 59 .

– تطوير تدخل الحرفيين في مجال صيانة التجهيزات و العتاد الصناعي و آلات الإشغال العمومية .

– مشاركة الحرفيين في نشاطات المناولة و عليه يجب الإشارة إلى أن المناولة لا تخص الشركات الاقتصادية الكبرى فقط (العمومية و الخاصة) و هكذا فان مجالات يجب تجاوز خلال السنوات القادمة التصور الضيق الذي يضع الحرفي في إطار الحدود المسطرة من قبل المعارف المعتادة للعامل المحترف .وفي هذا السياق , فان مجال الصناعة التقليدية سيستمد إلى بعض المجالات الأخرى حيث يتطلب التحكم فيها عاليا و ذا مستوى و كذا وسائل عصرية للتدخل و البحث .إن هذا السبق التكنولوجي سيسمح برفع المؤهلات المهنية للحرفيين من اجل الانطلاق في إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة ناجحة , و كذا توفير الشروط الملائمة , لاسيما قطاع الإنتاج الوطني .

المناولة التي استحوذت عليها الصناعة التقليدية بسبب تقلص حجم الطلب و كثرة تنوعها , يجب أن تشكل مجالات متميزة لتدخل الحرفيين في إنتاج منتجاتهم .

المساهمة في تطوير و تثمين الإنتاج المحلي المعوض للمواد المستوردة , و في هذا الإطار , فان الصناعة التقليدية يجب أن تشارك في المجهود الوطني لاسترجاع و إعادة تأهيل المنتوجات الوطنية و كذا البحث عن المواد المعروضة و ذات أصل وطني .

– المساهمة في التصدير خارج المحروقات في إطار محاربة أثار الأزمة الاقتصادية , يتم تنظيم

مشاركة قطاع الصناعة التقليدية تطوير صادراتنا على جميع الأصعدة.

4-5-1- تطوير النشاطات المهنية و التقنية ذات المستوى المعرفي الرفيع:

4-5-المساهمة في التنمية المحلية الاقتصادية المحلية و في تهيئة الإقليم:

إن مختلف نشاطات الصناعة التقليدية بصدد التأقلم مع الشروط المحلية , الشيء الذي يشكل نقطة ايجابية للتطور الاقتصادي المحلي , كما أن دعم و ترقية النشاطات يمكن أن يعدل و ينظم للوعي بضرورة تهيئة الإقليم . و كذا في كل منطقة محدودة بالبلد , منطقة حضرية , جبلية , هضاب عليا , مناطق الجنوب تكون مطابقة للتكيف مع مطابقة للتكيف مع تطور (توفر الموارد , الحرف المحلية و الشغل الموجود و ترقية .....الخ).

و يتعلق الأمر خصوصا في إطار تهيئة الإقليم , بإنشاء و تطوير في السنوات القادمة لمناطق النشاط التي تعيد التوازن للتموقعات الحرفية , التي تبقى نسبة كبيرة منها مرتكزة في المناطق ذات الكثافة السكانية بشمال البلاد بسبب التأخر الملاحظ بقطاع الصناعة التقليدية و ضرورة الإسراع في تنميتها , التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي على المدى المتوسط يجب أن يأخذ تعبئة الوسائل الكافية الضرورية

لانجاز الأهداف المحددة أن تحقيق هذه الأهداف تدعو لتجسيد الأعمال المختلفة التي تكتسي للبعض طابع استعجالي (التموين , المبادرات , الإعلام الآلي). [22]

5-الاعتبارات الثقافيـــة

5-1-مفهوم الثقافة في الصناعات التقليدية:

عرف الثقافة كل من يارسونز وسوركين حيث تعتبر الموضوعات الثقافية "رمزيات من التقاليد والمعتقدات والأفكار والرموز التعبيرية و أنماط القيم ، أما مالينوفسكي فيعرف الثقافة بأنها تشمل المهارات الموروثة ، والأشياء والأساليب أو العمليات الفنية والأفكار والعادات والقيم" الصناعات التقليدية في أنماطها المختلفة وأنواعه أو أشكالها سواء كانت جلدية ، نحاسية ، فضية برونزية ، نسيج صوف أو شعر وما يحتاج إليه الفرد في حياته من فرش وغطاء وملبس وأواني وحلي كذلك الصناعات من الخزف والطين والعود والخشب وألياف النخيل وبعض النباتات الأخري أضف إلى ما استعمل في الآلات الموسيقية ، كل ذلك يمثل الصناعات التقليدية والمقتنيات الشعبية و الموروث الثقافي وما يصاحب الفرد في حياته اليومية . كل ذلك تتوارثه الأجيال جيلا بعد جيل تتباهى به وتفتخر به ماضيا وحاضرا ومستقبلا.

[22] تطور قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر وزارة السياحة و الصناعة التقليدية , الجزائر 2009- 2010، ص 61 .

إن الثقافة نتاج عملية تطور طويلة امتدت على طول الآف السنين ، ترسبت في كل مجتمع بشري ،ولا يمكن لأحد أن يهرب من تأثيرها في أي مجتمع كان ابتداء من أكثر المجتمعات بساطة حتى أشدها تعقدا وتطورا.

5-2-الاعتبارات الثقافية للصناعات التقليدية :

يتأثر العالم العربي كغيره بما يدور حوله على المستوى الإقليمي والدولي من تغيرات وتطورات تتطلب التكيف معها وذلك في ظل الاعتبارات التالية :

5-3التراث :

يتأسس مفهوم البعد المادي للتراث على قوى الإنتاج الموروثة [23] التي تنتمي في الأصل إلى مراحل تاريخية سابقة من الوجود الاجتماعي ولا تزال قائمة ومستمرة كأدوات الصيد والزراعة البدائية ،والمتأمل للتراث الحضاري الموروث لأية أمة يدرك وضوح أثر البيئة المحلية في ذلك التراث.

أما الدكتور على فهمي خشيم فيعتبر التراث "في أي أمة من الأمم مكوناتها التاريخية بكل محتوياتها في الماضي. وكلما امتد هذا التراث عمقا في التاريخ ترسخ وجود هذه الأمة وترسخت طبيعيا كينونتها وهويتها . التراث يكون الهوية ، فإذا تشتت

---

1 هاشم, عياد, ""فنون الصناعات التقليدية : الفن التشكيلي الشعبي بين الاصالة و الحداثة"" . الندوة الوطنية الاولى للصناعات التقليدية , غريان /82 _29 / 1997/5 غير منشورة

هذا التراث أو غشاه الضباب تبعترث الهوية وتسربت إليها تبعا لذلك مؤثرات دخيلة تطمس كينونتها الأصلية وتشوه ذاتيتها وتفقد ذلك التميز القوي لمرتبط بالتمايز الحضاري أي الهوية" ويعني بذلك أن التراث هو المقوم الأساسي للهوية وكل تمزق للهوية نابع من عدم ترسخ التراث ووقوع الذات الثقافية تحت وطأة المؤثرات الخارجية.

4-5 الثقافة :

الثقافة خاصية إنسانية تميز الإنسان عن غيره من المخلوقات ولكل مجموعة بشرية أو أمة ذاتيتها الثقافية أي الهوية الثقافية " فهي النوة الحية للشخصية الفردية والجماعية والمبدأ الرئيسي لكل أنواع القرارات والسلوك والأفعال التي تدرك على أنها أصيلة أو صادقة" [24]

تعتبر الصناعات التقليدية أحد العوامل الهامة لنقل الثقافة باعتبارها تتعرض للنمو والازدهار و التقلص والتخلف، فالثقافة أضحت منتوجا ودخلت ميدان العملية الاقتصادية والتجارية أسوة بغيرها من المنتجات فتحررت من القيود الجمركية وأصبحت قابلة للتداول على مستوى العالم بفضل التقنية العالية.

[24] سنية خميس الصبجي , انماط من ازياء التقليدية في الوطن العربي و علاقتها بالفلكور .ط1 . الاسكندرية :عالم الكتب , 2001 .ص 102.

1-4-5 الثقافة التقليدية : هي التي تنتقل اجتماعيا من الأب إلى الابن ، ومن الجار إلى جاره ، مستبعدا المعرفة المكتسبة عقليا ، سواء كانت متحصلة بالمجهود الفردي ، أو من خلال المعرفة المنظمة والموثقة التي تكتسب داخل المؤسسات الرسمية كالمدارس والمعاهد والجامعات والأكاديميات وما إليها.

2-4-5الثقافة الوطنية :

"هي نتاج تعايش شعب من الشعوب وتفاعله مع بعضه في وسط ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية معينة"

3-4-5 العولمة الثقافية :

المقصود بها " هي التقارب الذي يحدث بين ثقافات شعوب العالم المختلفة لدرجة ذوبان الفوارق الحضارية بينها ، وصهرها جميعا في بوتقة ثقافية واحدة ذات خصائص مشتركة.

4-4-5 الثقافة المادية:

فالثقافة المادية تمثل صدى لتقنيات ومهارات ووصفات انتقلت عبر الأجيال وخضعت لنفس قوى التقاليد المحافظة أدركت أهمية الثقافة المادية من أمد بعيد منذ المعرض العالمي الذي أقيم سنة 1878 ، وحيث كانت المجموعات المتحفية هي

نقطة الانطلاق لتأسيس متحف الاثنوجرافيا أي الثقافة المادية والعقلية للشعوب البدائية ومتحف التقاليد الشعبية بقصر تروكاديرو وهو قصر شايو الآن ويمكن القول أن الثقافة المادية في مجتمع ما يحوي على كل ما يعمل في هذا المجتمع ومن يعمله وكل ما يقال فيه ومن يقوله وكل ما يصنع ومن يصنعه ومتى يحدث العمل أو هذا القول أو هذه الصنعة وتحت أية ظروف

5-4-5 الثقافة الحرفية :

وتتركز الثقافة الحرفية على أنماط السلوك المكتسب ، المهارات التي يكتسبها الفرد بوصفه عضو في الجماعة الحرفية ، الأدوات والأساليب الفنية المستخدمة في العمليات الإنتاجية ، المعايير ، الأعراف ، العادات الاجتماعية ، الرموز التعبيرية ، القيم كموجهات للسلوك وأخلاقيات الحرف التي تتميز بها جماعة الحرفيين دون غيرهم من الجماعات الفرعية داخل المجتمع . الثقافة الحرفية تشير إلى السلوك والمعايير والقيم والأخلاقيات المتفق عليها داخل جماعة الحرفيين والتي تكونت وتطورت على مر السنين . فهي الثقافة التي تسود داخل المجتمع الحرفي وتعطيها المظهر المتفرد الخاص بها ، فهي تحدد القيم والتوقعات والطقوس والمحرمات و نظم المكافآت والعقوبات والسلوكيات المرغوبة والمرفوضة مما يجعلها قوة جاذبة لأفضل العناصر والعقول المتاحة في سوق العمل.

فالثقافة الحرفية ليست من بين الثقافات التي تتصف بالتغير بل هي ثقافة فرعية تتصف بالثبات النسبي.

فالتنظيم الحرفي لا يتصف بالشلل وأن النظام الحرفي يعتمد في تنظيم سير العمليات الإنتاجية على الأعراف والتقاليد المتوارثة وليس على اللوائح و التعليمات الرسمية القابلة للتغيير وفقا لمتطلبات واتجاهات الإدارة العليا أو تبعا للسياسة العامة.

6- العادات والتقاليد:

ظلت الأساليب الفنية الصناعية (التقنيات) والحرف والأدوات حتى القرن الثامن عشر تعتبر جزء لا يتجزء من دراسة العادات والتقاليد وكان يعزز هذا الموقف وجود ذلك النسق المغلق للطوائف المهنية فقد كان النشاط الصناعي برمته يتخذ مظهرا تقليديا ، حيث تحدد التقاليد المتوارثة نظام العمل وقواعد الترقي ، ونظام التلمذة ، وحقوق الابتكار .. الخ كل هذه التفاصيل التي كان يحكمها العرف المتوارث بكل دقة وإحكام . ثم جاء القرن التاسع عشر ليحاصر هذا النظام الطائفي ويقضي عليه وذلك بسبب النمو السريع للصناعات الكبرى ذات الطابع الآلي وخلقت لها سمات و خصائص ترتبط بالقوى الاقتصادية الجديدة[25].

[25] الجوهري , محمد و اخرون , **دراسات الفلكور , عن الدراسات و البحوث الانسانية و الاجتماعية** , ط1 ,القاهرة , 1998.ص 50.

III): لمحة تاريخية عن الصناعة التقليدية في الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول التي تفتخر بثراء تراثها التقليدي ، معنى كلمة الحرفية في اللهجة العامية ، كل النشاطات و المنتوجات التقليدية إن وجودها في بلادنا ليس بحديث العهد، بل قدمها قدم البشرية ، ذلك لان مجتمعنا كان يمثل في حد ذاته شرط ضروري لظهورها ، والمتمثل في غايته ، لان ظهور الحرف في البداية ، حيث كانت المعيشة آنذاك لا ترحم ، وكان لابد على الإنسان أن ينشط ويعمل ، للحفاظ على بقائه و التكيف معها .

كما يوجد في الطاسيلي ، وفي الفسيفساء التي ترجع إلى عصر الثاني من المشاهد التي تعبر عن إنسان يقوم بمحراث يجره ثور ما هو إلى تعبير عن النشاطات الاقتصادية لأجدادنا ، .....تساءلنا عن كيفية صنع هذا المحراث ، إن دل على شيء إنما يدل على قدم وأصالة العمل الحرفي في بلادنا الى جانب هذا فلقد اشتهر الأهالي آنذاك بالحياكة ، و كانوا يلبسون جلود الحيوانات بعد دبغها .

ووجود الحيوانات حينذاك بكثرة في الجزائر, أدى إلى تطور الحياكة, و ظهرت حرفة صناعة الملابس بعد صبغها.

إلى جانب هذه الحرفة اشتهرت كذلك حرفة صناعة الحلي, و التي ما تزال بلادنا تشتهر بها, نظرا لتوفر المواد الأولية لهذا النوع من الحرف, حيث اتخذ الأهالي آنذاك الحلي من النحاس , و الفضة و الذهب خواتم و أساور و خلاخل. إلى جانب هذه الحرف . التي كانت موجودة بكثرة آنذاك لتلبية حاجيات الإنسان .كانت هناك أيضا للأهالي معرفة بالصناعات المعدنية. مما أدى إلى ظهور فئة معينة متخصصة في هذا النوع و التي تتمثل في الحدادين.[26]

تعتبر الحرفية من أهم الوسائل التي تنتقل بفضلها العادات و التقاليد و الثقافة من جيل إلى جيل . و لهذا السبب عملت الأجناس التي سيطرت على الجزائر في العصور السالفة, نظرا لموقعها الاستراتيجي.

و ما زخرت به من موارد و ثروات طبيعية, و تتمثل هذه الأجناس في الرومان , و الوندال و البيزنطيين, عملت على وضع حد أمام تطور الحرفية, بقهر الأهالي و تشريدهم, و سلب ممتلكاتهم , و نهب كل موارد البلاد. فبهذا الأسلوب, أصبح الإنسان الجزائري غريبا في وطنه, إن هذه الأساليب أصبحت كعائق أمام تطور العمل الحرفي و إبداعه.

---

1 -Grand doctionnaire encyclopedique . larousse top 3 . 1982

39−Ministère du commerce . L’ artisanat algérien 1968 .

لنشر و التوزيع – الجزائر 1979 ص41

وظل هذا الوضع كما هو عليه , حتى دخول الإسلام إلى المغرب , و بداية من هذه الفترة, عرفت الحرفية تطورا ملحوظا و سريعا و هذا نظرا لعدة عوامل منها:

– احتكاك المسلمين بالحضارات العريقة آنذاك, والمتمثلة في حضارة الفرس والرومان, وحضارة شبه جزيرة ايبيريا أي الأندلس.

– اختلاط كل معارف هذه الحضارات, مع المعارف المحلية, و بالتالي أصبحت الحرفية ذات طابع خاص بها.

إن هذه العوامل أعطت طبيعة و انطلاقة جديدة للعمل الحرفي بالجزائر. حيث ظهرت عدة بضائع

متركبة من بربرية, و فارسية, و عربية, و رومانية و أندلسية, عليها طابع الحضارة الإسلامية. إن تجمع هذه العوامل, أعطى للحرفية سمعة فيها يخص الجودة, و الإيداع مما أدى بأن وصل صداها خارج حدود الوطن, مما دفع أرباب الصنائع من المشرق ..... يقصدونها.

ما ذكرنا مع دخول الإسلام , تطورت الحرفية , و بالتالي انتقلت من البادية إلى المدينة, التي أصبح فيها مقر الحكم, و تجمع جميع النشاطات . إن تمركز الحرفية في المدن لعب دورا فع إلا في تطور الاقتصاد و الاستقرار المالي و بالتالي أدى إلى

الإتقان في الحرف و الإبداع فيهما , نظرا لوجود المنافسة بين الحرفيين ذوي الحرفة الواحدة , و

كثرت سكان المدن الذين أصبح لهم الاختيار لما يحتاجونه و هذا يعني أن على مقدار عمران البلد, تكون جودة الصنائع للتأنق فيهما هذا من جهة , أما من جهة أخرى , فان كثرة الطلب على الإنتاج يؤدي به إلى التطور الصنائع تستجاد إذا احتيجت إليهما و كثر طلبهما[27].

وما يمكن استنتاجه من انتقال الحرف من البادية إلى المدينة ، هو أنها أصبحت (الحرفية) ظاهرة مدنية وذلك لتمركز هذه النشاطات بشتى أنواعها .... كما أن المدن ساعدت على تطورها وازدهارها .

وظهر ما يسمى بالطوائف الحرفية في الجزائر ، منذ القرن التاسع الميلادي .

إن تجمع الحرفيين في منطقة أو شارع معين من شوارع المدينة أدى إلى الاتحاد فيما بينهم ، وهذا مما أدى إلى ظهور الطائفة ، و التي تعتبر نموذج كامل من التنظيم

إن تجمع الحرفة الواحدة في المدن ، يدل على نشاط وحيوية هذه الحرف خصوصا في بداية الوجود العثماني .

[27] عبد الرحمان ابن خلدون ، **المقدمة**، الجزء الثالث . لجنة البيان العربي، 1967 ، ص 1058 .

. الطائفة الحرفية : هي عبارة عن منظمة اجتماعية تظم كل أعضاء حرفة معينة من القاعدة إلى القمة ، وهي جماعة من الناس لهم نفس الوظيفة أو العمل ، ولهما إغراض عديدة أهمها : الدفع عن المصلحة المهنية و الحفاظ على النظام الداخلي لهمل ، وعن الضمير المهني داخلهما ، وإيجاد الحلول للاختلافات الشخصية لأعضائها و التعاون بين أعضاء الحرفة انظر :

في الجزائر , إذ عملت الإدارة العثمانية على خلق الطوائف الحرفية ,التي كانت تحت إشراف الأمين, و الذي يعتبر خبير في مجال الحرف , و هو الذي يقوم بفحص الإنتاج الحرفي , حسب مقاييس الجودة , و القواعد المطبقة حسب الحرف , و في حالة مخالفة الحرفيين لهذه القواعد , يطبق عليهم الأمين عقوبات, لقد عرفت الطوائف الحرفية ازدهارا ملحوظا في المدن , التي كانت على شكل تنظيمات مهنية , فكانت هناك طوائف خاصة بالدباغيين , و الاسكافيين و صانعي البرادع , و النجارين و الحدادين ,وصانعي الأسلحة و صانعي المجوهرات... والشيء الذي يميز هذه الطوائف , هو إن كل طائفة منها كانت تقوم بتعليم أصول الحرفة للمبتدئين, تحت إشراف الحرفي الذي يملك وسائل الإنتاج , و الذي يتمتع بالخبرة و المهارة و اتساع الأسواق التي تحدد عدد المبتدئين .

لما كان الطلب بكثرة, على الإنتاج الحرفي لحرفة معينة , اضطر الحرفي إلى الزيادة في الإنتاج , وبما انه لا يستطيع تلبية حاجيات السوق بمفرده , يقوم بتعليم

أصول حرفته للمبتدئين الذين يساعدونه في مشغله ان كيفية و مراحل التعليم في هذه الفترة , أي فترة بدائية الوجود العثماني في الجزائر, التي كانت عبارة عن نظام خاص بتعليم الحرف ,و الذي كان يشبه نظيره في أوروبا القرون الوسطى , يتمثل هذا النظام في آن كل طائفة حرفية تحتوي على الحرفي المعلم , و الرفيق المبتدئ (**fipprenti**) . فالحرفي يتكفل بالمبتدئ طوال فترة التعليم, و التي تتمثل في الإقامة و المأكل و المشرب , و بالمقابل لا بد على المبتدئ العمل معه , و هذه العلاقة بين الحرفي و المبتدئ هي عبارة عن علاقة أب بابنه. و هذه العلاقة تبقى طوال مدة التعلم , فالحرفي ينفق على المبتدئ ما يلزمه خلال كل فترة تمرنه , و هذا يساعد المبتدئ على التركيز و الاهتمام فقط بالتعلم بعد انتهاء فترة التعلم , يقف كل من المعلم الحرفي و المبتدئ أمام مجلس يتكون من حرفيين ذو خبرة من الأقدمية , حيث يقوم المبتدئ بإعطاء عهد انه انتهى من فترة التمرن, و بالتالي يصبح رفيق , و الذي يقو ببعض المهام التي يقوم بها المعلم الحرفي.

و بعد قضاء مدة 4 سنوات يصل إلى التحكم في الحرفة و ذلك بعد انجاز تحفة [28], وهذا النظام التعليمي للحرف الذي كان معمولا به في أوروبا القرون الوسطى , هو نفسه المعمول به في بداية الوجود العثماني في الجزائر الذي كان مزدهرا بازدهار الطوائف الحرفية وهذا يعني تطور التعلم .

[28] عبد اللطيف ابن اشنهو، تكوين التخلف في الجزائر، المرجع السابق , ص 40

ولكن الطوائف الحرفية لم تدم في تطورها خلال العهد العثماني , وهذا راجع لعدة عوامل , و المتمثلة في منافسة المنتوجات الاووبية المصنعة التي كانت تستورد من طرف الطبقة الحاكمة , زيادة على الضرائب المرتفعة على الحرفيين , و المصادرة المتمثلة في حصول الطبقة الحاكمة على ما تحتاجه دون مقابل. بالإضافة إلى تصدير المواد الأولية التي تحتاج لها الحرف , إلى أوروبا [29]. إن كل هذه العوامل أدت إلى انحطاط الطوائف , مما اثر على تطور الحرف , و كبح في عملية التعلم . لكن الحرف لم تبقى على هذه الحالة الاقتصادية المؤكدة , بل ازدادت الأمور حدة اثر الاحتلال الفرنسي إلى جانب الركود الذي عرفته الحرف, عمل الاستعمار على تدمير شروط إعادة إنتاج النظام الحرفي , نظرا لما يحمله هذا النظام من تراث و ثقافة و أصالة الشعب , و يتمثل هذا التدمير في إصدار قانون عام 1868 م الذي ينص على إلغاء النظام الحرفي . حيث وضع هذا القانون أساسا لخدمة المصالح الخاصة الاستعمار و

التي تتمثل في تصدير المواد الأولية و التي تعتبر ضرورة لعمل الحرفي خارج البلاد, هذا من جهة , أما من جهة أخرى نجد ارتفاع في الضرائب , و سعر المادة الأولية ,فمثلا ارتفع سعر الجلود الماعز من 150 فرنك للقنطار عام 1883 إلى 220 فرنك سنة 1906 , و فاق هذا السعر الى 250 فرنك عام 1911 . زيادة

[29] عبد اللطيف ابن اشنهو نفس المرجع السابق , ص ص 41، 244.

على هذا زادت الحرب العالمية الأولى من وتيرة ارتفاع الأسعار , وحرمت الحرفيين من المادة الأولية التي خصصت لمتطلبات الحرب العالمية , و ما تحتاجه من أسلحة و لباس الجنود .

تجمع هذه الظروف , وزيادة على منافسة المنتوجات المصنعة الأوروبية , و تقديمها للاستهلاك المحلي هذه المنافسة أدت إلى كارثة بالنسبة للإنتاج المحلي , و يتمثل هذا

في انخفاض أسعار الإنتاج الحرفي مما أدى بالحرفيين إلى غلق ورشاتهم و التوقف عن العمل , إذ قسم كبير منهم سافر هاجر من المدن , و الباقي منهم لجا إلى الخارج , و خاصة إلى تونس و المغرب .

و بالتالي ضعفت الروابط التي كانت تجمع بين الحرفي المعلم , و المبتدئ وذلك بسبب عدم ازدهار العمل الحرفي و تقلصه , ولم يبقى الحرفي في حاجة إلى من يعمل معه , نظرا لقلة العمل , هذا أدى إلى توقف أفضل العمال , إذ كان في تلمسان سنة 1840 حوالي 500 معلم حياكة و عشية الحرب أصبح 106 معلم فقط [30], هذا إن دل على شيئ فإنما يدل على أن الحرف نتيجة لظروف تاريخية و اقتصادية ـ فقدت حيويتها و نشاطها الذي كانت عليه في الأزمنة السابقة , إن الأمور لم تصل لهذا الحد فحسب , بل تدهورت فيما بعد , بسبب

[30] عبد اللطيف ابن اشنهو تكوين التخلف في الجزائر،نفسالمرجع السابق، ص 40.

الاستعمار الفرنسي الذي [31]سارع في العمل على انحطاط الحرف , و التقلبات التي أثرت على الاقتصاد المحلي كانت رئيسية , و الحرب العالمية الثانية زادت في الأمور تعقيدا حيث جندت السلطات الاستعمارية الكثير من أفراد الشعب الجزائري و من بينهم عدد كبير من الحرفيين للمشاركة في الحرب العالمية الثانية , و بالتالي ترك حرفهم , و غلق مشاغلهم , إلى جانب غلاء المعيشة و انتشار الفقر و الكبح في الإنتاج الحرفي أدى بأبناء الحرفيين إلى ترك و الخلي عن حرف آباءهم هذا العامل اجبر الآباء على العمل بمفرجهم , دون وجود أي تعامل معهم , وعدم وجود من يتعلمها .

كانت السلطات الاستعمارية تتميز بالحيطة و اليقظة , إذ قامت بإنشاء بيت الحرفية المحلية: "**Maison de l` artisant indigéne** **".**

سنة 1925 , و هذا لإبعاد الشباب الجزائريين عن تعلم المهن الحديثة ، وقد تعددت هذه المراكز ,

فوصلت سنة 1930 حوالي 11 مركزا مما دفع السلطات إلى إنشاء :

الشركة المحلية استنباط الحرفية:**(SIPA),(Société indigène de prévoyance)**.

حيث قامت هذه الشركة بفتح ورشة حديثة لصناعة الأحذية في العاصمة,تجمع عدة حرفيين بعد تخرجهم من مراكز الحرف المحلية ,إلا أن الآلات الحديثة لهذه الورشة لم

[31])نفس المرجع ، ص243.

تسمح بالسير الحسن لعملية الإنتاج.إن الحرفيين ليسو مدربين على الآلات الحديثة , فان هذا العامل يؤدي إلى عدم التحكم في الإنتاج وقلة الفعالية في إتقان الحرف .

لكن الأسباب المذكورة أدت إلى انخفاض دخل الحرفي نظرا لكون لنتاجه مرتفع الثمن بالنسبة للمواد المصنعة و المستوردة من أوروبا إلى جانب الوضعية السيئة التي يعيشها الحرفي ، وعدم وجود قوانين تحمي المبتدئين ، قل من الإقبال على تعلم الحرف التقليدية هذه الوضعية بقيت على حالها بعد الاستقلال لأنه ليس من السهل . غداة الاستقلال . الاهتمام بهذا الجانب (الحرفية) نظرا لما كانت الجزائر تعانيه من مشاكل، بما فيها من فقر و تشرد وانحطاط المستوى المعيشي نظرا لتدهور الحالة الاقتصادية و الاجتماعية ، كل هذه العوامل كانت كعائق أمام تطور وازدهار الحرف ، وقد أصبحت الحرف التقليدية نادرة جدا ، التي أدت إلى ارتفاع سعر المنتوج الحرفي ، و الذي لم يصبح في متناول الجميع ، وحدها الطبقة الغنية التي بإمكانها تامين ما تحتاجه من منتوج الحرفية ليس هذا فحسب ، بل أن الضرائب لاتسمح للحرفيين في الزيادة في إنتاجهم ، وتدفعهم إلى التقليل منه ، إلى جانب هذا منافسة بعض المنتجات الحرفية الأجنبية للمنتجات المحلية ، وخير مثال على هذا المنتجات المغربية التي كانت تنقص من المنتوج المحلي [32]لقد كانت الدولة في

[32] عبد اللطيف ابن اشنهو نفس،المرجع السابق , ص247

بداية الأمر تمنح بعض القروض للحرفيين ، لمساعدتهم على التغلب على بعض الصعوبات ، لكن بين سنة 1965 وسنة 1966 ألغيت هذه القروض ، بسبب عدم تسديد هؤلاء الحرفيين بالمبلغ المتفق عليه في الوقت المحدد ، و المنفعة التي كانت تأخذها البنوك منهم لم تكن في صالحهم (الحرفيين) .

كل هذا راجع إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار ، وعدم إعطاء الأهمية لقطاع الحرفية في الاقتصاد الوطني .

إن هذه الأسباب دفعت بالحرفي إلى العمل لوحده أو مع أعوان عائلية ,و ليس بإمكانه إنتاج الفائض ,و التوسع في الإنتاج ,و نجد هذا خاصة في المدن ,حيث هذه الحرف تشهد نقصا و زوالا بطيئا لأنها تواجه منافسة من النشاطات الصناعية.

إن إدراك الدولة لخطورة هذا الوضع,قامت بإنشاء بعض مراكز التكوين المهني الخاصة بالحرف التقليدية ,و ذلك للحفاظ على بقائها ,لأن كل العوامل التي ذكرناها سالفا تؤثر على التعلم و تعرقله,لأنه ليس من المعقول تعلم الحرف التي لا تعود على الإنسان بالفائدة و المنفعة.

و تخبطها في مثل هذه المشاكل و الصعوبات تؤدي إلى الامتناع عن تعلمها, و اللجوء إلى قطاعات إقتصادية أخرى.

2-النشاط الحرفي بالجزائر:

تتميز الجزائر بتنوع ثقافي ثري ، إضافة إلى شساعتها الجغرافية مما سمح بتنوع الإنتاج الحرفي تبعا

لكل منطقة وما يتوافر بها من الموارد الطبيعية اللازمة للصناعة الحرفية و التي تتميز بأشكال متعددة (مجوهرا ت، خشب منقوش ، خزف ...) منها ما يعود إلى ما قبل التاريخ ، وهذا إضافة إلى الخدمات الحرفية وإنتاج المواد التي تشترك فيها مختلف ولايات الوطن .

لقد زاد الاهتمام بمجال النشاطات الحرفية من قبل السلطات الجزائرية خلال السنوات الأخيرة ، وحسب النتائج المعلن عليها من طرف 31 غرفة للصناعات الحرفية عبر الوطن سنة 2006 يوجد 105365 حرفي فردي مسجل .

أما بالنسبة إلى إجمالي الحرفيين المسجلين حسب أنواع هذا النشاط يوزع كالأتي:

. الحرف التقليدية و الفنية 2366 حرفي .

. الصناعات الحرفية لإنتاج المواد 3006 حرفي .

. الصناعات الحرفية الخدماتية 7881 حرفي .

وفي سنة 2008 وحسب نفس المصدر بلغ العدد الإجمالي للصناعات التقليدية و الحرف 126887 نشاط حرفي ، منهم 126052 حرفي فردي .

وهذه النشاطات الحرفية موزعة على ثلاث شعب كالتالي:

. الصناعات التقليدية الفنية 3070 حرفي.

. الصناعات الحرفية لإنتاج المواد 2999 حرفي.

. الصناعة الحرفية للخدمات 8412 حرفي[33].

و بمقارنة عدد الحرفيين الفرديين لسنتي 2006 و 2008 نجد أن هناك زيادة بحوالي 20678 حرفي يدوي .كما قد وفر مجموع النشاطات الحرفية الفردية ,تعاونيات و مؤسسات 254350 منصب شغل خلال سنة 2008 .

و لمعرفة مدى تطور هذا النشاط وجب الإطلاع على الإحصاءات التي تخص السنوات السابقة أيضا.و هذا الجدول يوضح لنا تطور النشاطات الحرفية المسجلة على مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية :

الجدول7 : تطور تعداد النشاطات الحرفية المسجلة من سنة 2001 إلى 2006.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
تعداد النشاطات الحرفية المسجلة	64677	71523	79850	86732	96072	106222

من خلال الجدول يلاحظ بأن النشاط الحرفي يسجل تطورا من سنة إلى أخرى حيث ارتفع تعدادها من 64677 نشاط حرفي مسجل سنة 2001 ليصل إلى 106222 نشاط حرفي مسجل في 2006 , إلا أنه و رغم مصداقية هذه الإحصائيات ,إلا أنها لا تعبر بشكل كلي على حقيقة النشاطات الحرفية .لأن ليس كل حرفي مسجل ,حيث توجد أعداد كبيرة

[33])الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ، نفس المرجع السابق ، ص8.

من الحرفيين الغير مسجلين أو الذين سجلوا أنفسهم ثم قاموا بعملية الشطب تهربا من الضرائب مقارنة مع الدول الأخرى وخاصة المتقدمة .

تعتبر التجربة الجزائرية في هذا المجال جد فتية وضعيفة ، مع هذا فهي توفر مناصب الشغل في قطاع الحرف.

الجدول رقم 08 : يوضح مناصب الشغل المتوفرة فى مجال الصناعة التقليديةخلال سنة 2008[34].

طبيعة النشاط (نوع الحرفة	حرفيين فرديين	تعاونيات حرفية	مؤسسات	مجموع النشاطات	مجموع مناصب الشغل
حرف فنية تقليدية	3066	4	—	3070	6140
حرف انتاج المواد	2990	6	3	2999	6022
حرف خدماتية	8412	0	—	8412	16824
المجموع	14468	10	3	14481	28986

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية

نفس المرجع السابق ، ص 9.

من الملاحظ تطور مناصب العمل في قطاع النشاطات الحرفية وخاصة منها الحرف الخدماتية وتليها الحرف التقليدية و الفنية وفي الأخير حرف إنتاج المواد.

[34]) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية . نفس المرجع السابق ، ص 9.

3- مراحل تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف :

مرت الصناعة التقليدية في الجزائر بعدة مراحل هامة تبرز من أهمها أربعة رئيسية وهي على النحو التالي:

- من 1962-1991.
- من 1992-1995.
- من 1996-2002.
- من 2003-2009.

3-1-المرحلة الأولى من 1962 إلى 1991[35]:

يعود تاريخ تنظيم الصناعة التقليدية إلى السنوات الأولى من الاستقلال بصدور الأمر (025/62) والصادر في شهر أوت 1962 والمتعلق بتنظيم مديرية الصناعة التقليدية وصلاحيتها، حيث أُنشأت هذه الأخيرة تحت وصاية وزارة التصنيع والطاقة.وتتكفل مديرية الصناعة التقليدية بتطوير مؤسسات الصناعة التقليدية الحديثة أو التقليدية، وتطور كل أشكال التعاون الإنتاجي بالإعانة التقنية أوالمالية الملائمة وبصفة عامة تشجيع الإنتاج الحرفي سواء الموجه للسوق المحلي أو الخارجي.في شهر مارس من سنة 1963 تم إلحاق الصناعة التقليدية الفنية بوزارة

[35] وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تطور قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر من62 الى2009 ، ص2.

الشباب والرياضة والسياحة وتمارس هذه الوزارة صلاحيتها من خلال الديوان الوطني للسياحة (ONT).وفي شهر

ماي من سنة 1964 تم تحويل إدارة إنتاج الصناعة التقليدية إلى وزارة السياحة بما فيها المؤسسات الانتفاعية الصغيرة والمتوسطة (قرار وزاري مؤرخ في 25 ماي 1964).

شهدت سنة 1971 إنشاء الشركة الوطنية للصناعة التقليدية (SNAT) بعد حل المكتب الوطني للصناعة التقليدية الجزائرية، وتهدف هذه المؤسسة إلى القيام بجميع العمليات التي ترمي إلى تنمية الصناعة التقليدية.في سنة 1973 أخذت مديرية الصناعة التقليدية تسمية جديدة وهي مديرية الصناعة التقليدية والحرف تحت وصاية وزارة الصناعة والطاقة حيث كان الهدف من ذلك هو جمع صلاحيات سجل الحرف التي كانت من صلاحيات الديوان الوطني للملكية الصناعية (ONPI).

في سنة 1982 تم إصدار القانون رقم 12/82 المتضمن تعريف الحرفي وحقوقه وواجباته ، وقواعد ممارسة الأعمال الحرفية، كما يؤكد استعداد الدولة لحماية وتشجيع دعم الأعمال الحرفية وترقيتها وتطويرها وذلك نظرا لطبيعتها ونفعها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. في سنة 1983 تم إصدار المرسوم رقم (83-550)

المتضمن تنظيم سجل الصناعات اليدوية والحرف المحدث بواسطة القانون (82-12) حيث ينقسم هذا السجل إلى قسمين:

- سجل الصناعات اليدوية ويسجل فيه جميع الحرفيين الفرديين.

- سجل الحرف ويسجل فيه جميع التعاونيات الحرفية.

ويترتب على هذا السجل التسجيل بصورة آلية في السجل الإداري. وقد أدخل القانون رقم 88-16 المؤرخ في 10 ماي سنة 1988 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 82 -12 والمتضمن القانون الأساسي للحرفي عدة تعديلات.

3-2-المرحلة الثانية من 1992-1995[36]:

أهم الإجراءات المتخذة آنذاك والهادفة إلى دعم وتطوير القطاع يمكن أن نجمعها في ما يلي:

سنة 1992: إصدار النصوص المتعلقة بإنشاء الغرفة الوطنية للحرف والغرف الجهوية للحرف (وعددها 8) بالإضافة إلى الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية.هذه الفترة كانت البدايات الأولية لنشاطات الغرف ميدانيا حيث كانت.

[36] وزارو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تطورقطاع الصناعة التقليدية و الحرف فى الجزائر من 62 الى 2009 ، ص10.

4-الصناعة التقليدية في الجزائر: الجانب التشريعي[37]

يهدف الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 19 شعبان 1416 الموافق لـ 10 يناير 1996 تعريف الصناعة التقليدية و الحرف و تنظيم ممارسة النشاطات التقليدية و الحرف وقواعدها و مجالها و كذا واجبات الحرفيين و امتيازاتهم والمقصود بالصناعة التقليدية و الحرف كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي و يمارس بصفة رئيسية و دائمة في أشكال مختلقة(مستقر- أو متنقل أو معرضي...)

في مجالات ثلاث :

. الصناعة التقليدية و الصناعة التقليدية الفنية ،

. الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد ،

. الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات .

و وفق الكيفيات التالية:

. إما فردي .

. إما ضمن تعاونية للصناعة التقليدية و الحرف ،

. وإما ضمن مقاولة للصناعة التقليدية والحرف .

[37] نفس المرجع السابق ،ص22 .

4 -1- الصناعة التقليدية و الصناعة التقليدية الفنية:

1 . صناعة المواد الغذائية ،

2. صناعة الطين ، الجبس ، الحجر ، الزجاج ، و ما يماثلهم

3 . صناعة المعادن (بما في ذلك المعادن الثمينة) ،

4. صناعة الخشب و مشتقاته و ما يماثله ،

5 . صناعة الصوف و المواد المماثلة ،

6 . صناعة القماش ،

7 . صناعة الجلود ،

8 . صناعة المواد المختلفة .

4 -2-صناعة الصوف و المواد المماثلة :

1 . تحضير الصوف الجز ،

2 . صناعة غزل الصوف ،

3 . صناعة النسيج ،

4 . صناعة الزرابي ،

5 . صباغة تقليدية .

4 -3- مفهوم النشاط وأشكال ممارسته :

مفهوم النشاط : صناعة الزربية تدخل في مجال الصناعة التقليدية و الصناعة التقليدية الفنية هذه الأخيرة بمفهوم الأمر 96 .01 هي كل صنع يغلب عليه العمل اليدوي و يستعين فيه الحرفي أحيانا بآلات لصنع أشياء نفعية أو تزيينية ذات طابع تقليدي و تكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة , و تعتبر الصناعة التقليدية صناعة تقليدية فنية عندما تتميز بأصالتها وطابعها الانفرادي و إبداعها.

4 -4- أشكال ممارسة النشاط:

تمارس الصناعة التقليدية الحرفية حسب الأشكال التالية :

4 -4-1حرفي فردي :

كل شخص طبيعي مسجل في سجل الصناعة التقليدية و الحرف يثبت تأهيلا و يتولى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل وإدارة نشاطه و تسييره و تحمل مسؤوليته.

ملاحظـــة:

يمكن للحرفي الفردي في ممارسة نشاطه أن يلجأ إلى :

. مساعدة عائلية (زوج, أصول و فروع) تترتب عليها عند الضرورة الاستفادة من تغطية اجتماعية.

. متمهن واحد إلى ثلاثة (03) متمهنين يربطهم به عقد تمهين يعد وفقا للتشريع و التنظيم العمول بهما.

.كل تغيير أو تحويل أو توقف عن النشاط , يجب عن الحرفي إشعاره لدى غرفة الصناعة التقليدية و الحرف وفقا للتنظيم ساري المفعول.

4 -4-2 تعاونية الصناعة التقليدية والحرف :

تعاونية الصناعة التقليدية والحرف, شركة مدنية يكونها أشخاص ولها رأس مال غير قار و تقوم على حرية انضمام الذين يتمتعون جميعا بصفة حرفي وعددهم لا يقل عن ثلاثة (03) أعضاء ، يتمتع المتعاونون بحقوق متساوية مهما كانت قيمة حصة كل واحد منهم في رأس المال التأسيسي لا يمكن التمييز بينهم اعتبارا من تاريخ انضمامهم إلى التعاونية ، يمكن أن يحدد القانون الأساسي للتعاونية عدد الحصص من رأس المال التي يجب اكتتابها أو امتلاكها من قبل كل متعاون وفقا لالتزامه بالنشاط يثبت إنشاء تعاونية الصناعة التقليدية والحرف بعقد موثق ، يجب أن تسجل تعاونية الصناعة التقليدية والحرف في سجل الصناعة التقليدية و الحرف ، يجب أن يشعر مسير التعاونية غرفة الصناعة التقليدية والحرف بكل تغيير أو تحويل أو توقف عن النشاط وفقا للتنظيم الساري المفعول إن الحرفي والتعاونية غير ملزمون بالتسجيل لدى السجل التجاري .

4 -4-3مقاولة الصناعة التقليدية :

مقاولة الصناعة التقليدية مكونة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري و تتوفر على الخصائص الآتية :

. ممارسة أحد نشاطات الصناعة التقليدية كما حددتها النصوص القانونية السارية المفعول.

. تشغيل عدد غير محدد من العمال الأجراء.

. إدارة يشرف عليها حرفي معلم بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة عندما لا يكون لرئيسها صفة الحرفي.

. المقاولة تنشأ وفق أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري وتتوفر فيها الخصائص الآتية:

- ممارسة نشاط الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات في ميدان الحرفي لإنتاج المواد أو الخدمات .
- تشغيل عدد من العمال الأجراء الدائمين أو صناع لا يتجاوز عددهم عشرة (10) ولا يحسب من ضمنهم :

. رئيس المقاولة ،

. أشخاص لهم مع رئيس المقاولة الروابط العائلية (زوج, أصول وفروع) ،

. متمهنون لا يتعدى عددهم ثلاثة (3) ،

. تسيير الإدارة من طرف حرفي أو حرفي معلم بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة عندما لا تكون لرئيسها صفة الحرفي .

-ملاحظـــة:

. يجب على مقاولات الصناعة التقليدية و الحرف أن تأسس بعقد موثق .

. يجب على مقاولات الصناعةالتقليدية والحرف التسجيل المزدوج تسجيل في سجل الصناعة التقليدية والحرف والتسجيل في السجل التجاري .

. كل تغييرأو تحويل أو توقف للنشاط يجب تصريحه لغرفة الصناعة التقليدية والحرف وذلك من طرف المسير وفقا للتنظيم الساري المفعول.

4 -4-4 شروط ممارسة النشاط :

يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي يستوفي الشروط المحددة في التشريع المعمول به يرغب في ممارسة نشاط حرفي إما فرديا و إما منضما ضمن تعاونية أو مقاولة ، أن يودع لدى غرفة الصناعة التقليدية و الحرف طلبا للتسجيل حسب الشروط المحددة أدناه:

التأهيل الـحـرفي :

يستطيع كل شخص يثبت تأهيلا مهنيا مصدقا بما يأتي التماس صفة الحرفي :

دبلوم أو شهادة تثبت كفاءته المهنية لممارسة نشاط حرفي تسلمها إياه مؤسسة عمومية للتكوين أو مؤسسة تعتمدها الدولة ،شهادة تثبت تعلم نشاط حرفي تسلمها إياه مؤسسة عمومية للتمهين أو مؤسسة تعتمدها الدولة و الممارسة الفعلية لنشاط حرفي منذ ثلاث (03) سنوات متتالية على الأقل ،ممارسة نشاط حرفي لعامل حرفي منذ خمس (05) سنوات متتالية على الأقل يثبته قانونا بشهادة يسلمها إياه حرفي معلم للمهنة إشتغل عنده و نجح في الامتحان ألتأهيلي الذي تنظمه غرفة الصناعة التقليدية والحرف .

. الـحـرفي الـمـعـلـم :

يمكن أن يترشح لرتبة الحرفي المعلم في حرفته ، الحرفي الذي يثبت ما يأتي :

- دبلوم يثبت مستوى عال من التأهيل تسلمه إياه مؤسسة عمومية للتكوين أو مؤسسة تعتمدها الدولة ،شهادة ممارسة نشاط حرفي من مستوى عال تسلمها إياه

غرفة الصناعة التقليدية و الحرف وعليه أن يثبت زيادة عن ذلك الممارسة الفعلية لهذا النشاط .

- الحرفي منذ (05) سنوات على الأقل بالنسبة للحالة الأولى و عشر (10) سنوات بالنسبة للحالة الثانية .

الحرفي العامل :

- يمكن أن يترشح لرتبة الحرفي العامل كل شخص حمل شهادة تمهين أو شهادة تثبت كفاءته المهنية في نشاط حرفي و يكون قد مارس هذا النشاط الحرفي بصفة فعلية خلال سنة واحدة على الأقل .

4 -4-5 رخصة الاستغلال:

إن نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف المتعلقة بتلك النشاطات التي تنظمها النصوص التنظيمية للمؤسسات المصنفة ، تخضع مسبقا لرخصة الاستغلال من الإدارة المختصة.

1- المحل: إن وجود المحل يعتبر إجباري إما ملكا أو كراءا، أما فيما يخص هذا النشاط فيمكن ممارسته بالبيت.

2- تكوين الملف و الإجراء الإداري المتعلق بممارسة النشاط الحرفي :

تحرر طلبات التسجيل في سجل الصناعة التقليدية و الحرف على استمارات تقدمها غرفة الصناعة التقليدية و الحرف ، و ترفق هذه الطلبات بملف يتضمن الوثائق الآتية:

بالنسبة للأشخاص الطبيعيين:

- طلب خطي ،
- الوثائق التي تثبت المؤهلات المهنية المطلوبة ،
- شهادة ميلاد صاحب الطلب ،
- شهادة الإقامة ،
- مستخرج من صحيفة السوابق القضائية ،
- ترخيص الإدارة المختصة لممارسة المهن المنضمة ،
- نسخة من سند الملكية المحل أو إيجاره ،
- محضر إثبات وجود محل ،

بالنسبة للتعاونيات و مقاولات الصناعة التقليدية :

– طلب خطي يوقعه الشخص المؤهل بموجب القانون الأساسي ،

– نسخة من عقد إنشاء التعاونية أو المقاولة الحرفية ،

– نسخة من عقد ملكية المحل أو إيجاره ،

– ترخيص الإدارة المختصة لممارسة المهن المنظمة ،

– محضر إثبات وجود محل ،يسلم مقابل التسجيل في سجل الصناعة التقليدية و

الحرف الوصل المنصوص عليه في المادة :

26 من الأمر رقم: 96–01 (مدته 60 يومًا).

– بطاقة الحرفي المهنية بالنسبة للأشخاص الطبيعيين ،

– مستخرج من سجل الصناعة التقليدية و الحرف بالنسبة للتعاونيات و المقاولات

الحرفية ،يتم إعداد البطاقة المهنية للحرفي و كذا مستخرج سجل الصناعة التقليدية و

الحرف استنادا إلى قائمة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف .

- 5الصناعة التقليدية بولاية الجلفة:

تضم ولاية الجلفة الكثير من الحرف والصناعات التقليدية تختلف باختلاف المناطق المترامية في أطراف الولاية . من بين أهم الحرف اليدوية صناعة النسيج ،هذه الحرفة التي تعتبر لدى الكثير من الأسر الجلفاوية مصدر رزق ، نظرا للكمية المعتبرة لمنتوج مادة الصوف كون المنطقة ذات طابع رعوي.

وتتنوع المنتجات النسيجية اليدوية في الولاية بين الزريبة بمختلف أحجامها والقشابية والبرنوس (من الصوف أو من الوبر (والحائك والفليج (المركب الأساسي للخيمة) وغير ذلك من الأفرشة واللباس التقليدي المحلي.

وتجدر الإشارة إلى التميز الذي تنفرد به المنطقة من حيث جودة المنتوج خاصة في مجال البرنوس الوبري الذي بلغ حد الشهرة العالمية (برنوس مسعد) والذي يعد مفخرة لرجال المنطقة ورمزا للتباهي والزينة لدى الرجال وهو من أثمن الهدايا التي تحمل معاني الكرم والجود الذي تمتاز به المنطقة.

تنتشر حرفة النسيج اليدوي بكامل تراب الولاية كونها من بين أهم النشاطات الإقتصادية المعيشية وتمتاز كل منطقة من الولاية بالنبوغ في منتج من المنتجات النسيجية فمثلا تشتهر منطقة زكـار بالقشابية البيضـاء من الصوف الأبيض في حين تشتهر منطقة مسعـد بالبرنوس الوبري .

وتغزو هذه الحرفة مدينة مسعد ، إذ تساهم جميع العائلة في هذه الحرفة فربة البيت مسؤولة عن جودة النسيج وإختيار مواده الأولية ، فيما يقوم الرجل بتسويق المنتوج.

ويوجد بالمدينة سوق أسبوعية ذات حجم جهوي يتم فيهـا تبادل المنتوجـات الصوفية والوبرية .

وتختلف في هذه المدينة أنواع المنتج النسيجي بإختلاف طرقه ، ومواده الأولية وحتى متطلبات السوق (العرض والطلب) فهناك العديد من المنتجات كالزربية ، والحائك والكسى (الحنبل) و الفليج (المركب الأساسي للخيمة) و يبقى البرنوس الوبري والقشابية الوبرية من مميزات المدينة فقد تصل أسعارها إلى : 000 90 د ج في بعض الأحيان، تمتلك ولاية الجلفة مثلها مثل مختلف ولايات الوطن ، حرفا

وصناعات تقليدية، وكما سبق الذكر ، تتميز كل منطقة على أخرى من ناحية الحرف التقليدية، وهذا تبعا للمنطقة وطبيعتها الجغرافية وما يميزها من عادات وتقاليد . ففي هذه الولاية مثلا تعتبر الصناعة التقليدية ، حرفة عائلية ، خاصة فيما يخص النسيج معتمدة على المواد الأولية المحلية : الصوف ، شعر الجمال ... ، هذا إضافة إلى الحلي النايلية التي تعتمد أساسا على الفضة .

كما نجد بالمنطقة حرف صناعة المنتجات الجلدية و السلال و الخزف [38].

بما أن الجلفة تعتبر من بين اكبر الولايات في الوطن ، فهي تتأثر مباشرة بالسياسات المعتمدة في مختلف المجالات بما في ذلك قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية ، حيث توجد بالولاية مديرية تابعة لهذه الوزارة ومن خلال ما توفره من إحصاءات حول النشاط الحرفي بالجلفة نجد الجدول التالي و الذي يصرح بعدد الحرفيين المسجلين و المشطوبين منذ 1999 إلى غاية 31 - 03- 2011[39]

1الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية،منشورات مديرية السياحة لولاية الجلفة،2008 ،ص ص 25،26.

الجدول 9 : تعداد الحرفين المسجلين و المشطوبين حسب القطاعات الثلاث للحرف خلال الفترة 1999 إلى غاية 31 مارس 2011 في ولاية الجلفة.

مجال النشاط	عدد الحرفيين المسجلين	عدد الحرفيين المشطوبين	المجموع
حرف فنية تقليدية	472	17	489
حرف إنتاج المواد	507	93	600
حرف خدماتية	929	47	676
المجموع	1908	157	2065

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ،

المرجع السابق ، ص 12 .

و من خلال الجدول نجد ان عدد الحرفين المسجلين قليل جدا خلال هذه الفترة الطويلة .أما إحصائيات عام 2011 فقط , قدر عدد الحرفيين الفرديين المنخرطين كالتالي:

الجدول10: إحصائيات 2011 الخاصة بتعداد الحرفيين المسجلين و المشطوبين لهذه السنة حسب القطاعات الثلاث للحرف :

	حرف فنية تقليدية		حرف إنتاج المواد		حرف خدماتية		المجموع	
	مشطوبين	مسجلين	مشطوبين	مسجلين	مشطوبين	مسجلين	مشطوبين	مسجلين
الجلفة	25	2	5	50	72	7	14	147

المصدر: منشورا ت مديرية السياحة لولاية الجلفة ، 2008.

[39] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية** ، المرجع السابق ، ص 12 .

عند قراءة الجدولين السابقين نجد نفس الملاحظة التي تم استخلاصها من عدد الحرفيين الفردين المسجلين حسب نوع النشاط بالنسبة لولاية الجلفة . والتي تفيد بان اكبر عدد من الحرفيين المسجلين نجده في مجال الحرف الخدماتية .